تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا

د/ أحمد همام محمد همام
مدرس العلوم السياسية والإدارة العامة – جامعة أسيوط
Email: ahmedhammam881@gmail.com
ahmedhammam@aun.edu.eg

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة الأزمة الليبية منذ انفجارها عقب الانتفاضة الليبية في 17 فبراير عام 2011 والتي فجّرت معها أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية مُعقدة يصعب حلها خاصة مع التدخل الدولي الإقليمي والعالمي بأجندات ومصالح دولية متعارضة، جاذبة في ذلك كيانات سياسية وعسكرية ليبية لصالح الأطراف الدولية الإقليمية والعالمية المتعارضة ودعمها سياسياً وعسكرياً مما يزيد من صعوبة حل الأزمة الليبية، ولذا تتناول الدراسة أسباب الأزمة الليبية والتداعيات التي أدت إلى الانقسام السياسي الليبي في الكثير من المحطات السياسية التي كان من الممكن في حال إنجازها تعود بالاستقرار على الدولة الليبية وتتناول الدراسة أيضاً التدخلات الدولية الإقليمية والعالمية التي كان لها أكبر الأثر في إحداث الانقسام والتوتر والفوضى والصراع في الكثير من المحطات السياسية للدولة الليبية وذلك بسبب مصالح الفاعلين الدوليين المتداخلة والمتعارضة وكذلك تتناول الدراسة سيناريوهات مستقبلية للأزمة الليبية من خلال عرض أربع سيناريوهات حول مستقبل الأزمة الليبية وعرض كل سيناريو من حيث أسبابه ونتائجه وارهاصاته وإمكانية حدوثه في أرض الواقع من خلال مؤشرات داخلية وخارجية للأزمة.

كلمات مفتاحية:

ليبيا – الصراع السياسي – التدخل العسكري – التدخل الدولي – الانقسام الداخلي – مستقبل الأزمة الليبية .

Abstract:

The study deals with the Libyan crisis since its eruption after the Libyan uprising on February 17, 2011, which blew up with it complex political, economic and social crises that are difficult to solve, especially with the international, regional and global intervention with conflicting international agendas and interests, attracting Libyan political and military entities for the benefit of the conflicting international, regional and global parties and supporting them politically And militarily, which increases the difficulty of resolving the Libyan crisis, and therefore the study deals with the causes of the Libyan crisis and the repercussions that led to the Libyan political division in many political stations that, if accomplished, would have brought stability to the Libyan state. The study also deals with the international, regional and global interventions that had the greatest impact in causing division, tension, chaos and conflict in many of the political stations of the Libyan state due to the overlapping and conflicting interests of international actors. A scenario in terms of its causes, results, indications and the possibility of its occurrence on the ground through internal and external indicators of the crisis

Key Words:
Libya - Political conflict - International military intervention - Internal division - Future of the Libyan crisis.

مقدمة:

كشـــفت حقبة ما بعد عام 2011، عُمق الأزمة التي تعانيها الدولة الليبية، وحجم التناقضـــات الكامنة داخلها، والتي انفجرت مع انطلاق الانتفاضـــة الليبية التي أدت بمجملها إلى ايجاد هذه الانقســـامات القائمة وزيادة تحدياتها الداخلية، والتي ســـمحت لبعض القوى الدولية الفاعلة والإقليمية الصاعدة والطامحة بإتخاذ الساحة الداخلية الليبية مسرحا ملائما لتصفية حساباتها الاستراتيجية المتعلقة بالموارد والنفوذ، وفي ظل لعبة التدخلات الإقليمية والعالمية ذات الأجندة الإنتهازية، التي تســـعى إلى خلق ليبيا على مقاسـها ومصـالحها، وليس مقاس المصـالح الليبية الحقيقية التي تعود بالنفع على أمن المواطن الليبي وتنمية بُناه المؤسسية.

لذا مع تراكم الأحداث فيما بعد الانتفاضـــة الليبية في فبراير 2011 والتي فتحت الباب للكثير من الاضـطرابات والإنقسـامات الداخلية القائمة على القبلية والمناطقية في الدولة الليبية التي تنفرد بخصـــائص معينة وســـاعدت هذه الانقســـامات على التدخل الخارجي الإقليمي والعالمي، مما زاد من حدة التوترات والصـــراعات والانقســـامات لحد الدعم العســـكري من قبل اطراف دوليين إقليميين وعالميين، حتى تأتي لحظة الأتفاق حول التفكير في مصـــلحة الدولة الليبية بوقف إطلاق النار وتشـــكيل حكومة مؤقتة وتشكيل برلمان ووضـع إعلان دسـتوري ينظم الانتخابات البرلمانية والرئاسية بما يُبشر بمرحلة جديد في مســـتقبل الدولة الليبية، فهل تســـاهم هذه الإجراءات في حفظ الامن والاستقرار الليبي وتحديد مستقبل أفضل لبناء الدولة الليبية، أم أن هذه الهدنة في سبيلها إلى عودة الأمور لما كانت علية من الفوضـى والاضـطرابات جراء الانقسـامات المتتالية وعدم الأتفاق حول بنود العملية الانتخابية وتنظيمها خاصـــة على مســـتوى الانتخابات الرئاسـية فبعد تحديد موعد الانتخابات في ديسـمبر 2021 لم تُعقد هذه الانتخابات فهل هذا يشـكل مرحلة جديد من تعقيد الوضـــع الليبي والعودة للصـــراع والقوة المســـلحة، لذا هناك مســـارات مختلفة لمســـتقبل الدولة اللبيبية يمكن التنبؤ بها في ضـــوء الصـــراعات الداخلية والتدخلات الدولية الإقليمية والعالمية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراســـة في إنها تُركِز على طبيعة الاوضـــاع الليبية التي تهدد الاســـتقرار وتنشـــر الفوضـــى في الداخل الليبي وتعزز من الانقســـامات وكذلك معرفة الأســـباب التي تدفع إلى تدهور الاوضـــاع الداخلية والتركيز على طبيعة التدخلات الخارجية وأهدافها. وتأتي الأهمية ايضاً إنها تقدم حلول لتجاوز الوضع الفوضوي للدولة الليبية وكذلك تقديم ســـيناريوهات حول مســـتقبل الدولة الليبية وبناء الدولة وتحقيق الاسـتقرار من خلال توضـيح دوافع التدخلات الخارجية الإقليمية والعالمية والعمل على تجاوز هذه الفترة من خلال التعرف على حقيقة هذه التدخلات.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعرف على طبيعة الاوضاع الداخلية للدولة الليبية.
- التعرف على أثر التدخلات الإقليمية والعالمية على استقرار الدولة الليبية.
- استكشاف أثر الانقسامات الداخلية على مستقبل الدولة الليبية.
- العمل على بناء سيناريوهات مستقبلية حول الوضع الليبي.

مشكلة الدراسة:

تتناول الدراسة القضية الليبية من حيث طبيعة القضية وأسبابها والعوامل الخاصة بها سواء كان عوامل داخلية أو خارجية وتأثير هذه العوامل على الاستقرار السياسي في ليبيا، وأجندات الدول المُتدخلة في الدولة الليبية ومصالح هذه الدول وتأثير هذه التدخلات على مستقبل الوضع في ليبيا، فمنذ إندلاع الانتفاضة الليبية في فبراير 2011 استغلت الكثير من الدول الإقليمية والعالمية حالة الأنهيار في الدولة الليبية وبدأت تعمل على انتهاز هذه الحالة بوضع برنامج للتدخل في القضية الليبية انطلاقاً من مصالحها الوطنية،هذا من شأنه يعطل المسار السلمي لحل القضية الليبية ويزيد من أمد التوتر والانهيار وعدم الاستقرار السياسي في الدولة الليبية وربما يؤدي إلى كثير من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الدولة الليبية كما تتناولها الدراسة.

ولذا تسعى الدراسة إلى الاجابة على سؤال بحثي رئيسي وهو :

ما هو تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا؟

ويتفرع من السؤال البحثي الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي مظاهر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا؟

- ما هي طبيعة الانقسامات الداخلية في ليبيا؟
- ما هي طبيعة التدخلات الإقليمية والعالمية في الشأن الليبي؟
- ما هي السيناريوهات المُحتملة لمستقبل الوضع السياسي الليبي؟

منهج الدراسة:

في سعي الباحث لتحقيق الأهمية والتوصل إلى الأهداف والاجابة على الأسئلة البحثية الخاصة بالدراسة يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح وتحليل القضية الليبية وأبعادها وأسباب الانقسام الداخلي والعوامل المؤثرة عليها، كذلك يعتمد الباحث على منهج المصلحة الوطنية وذلك انطلاقاً من سعى القوى الإقليمية والعالمية في تحقيق مصالحها الوطنية في ليبيا وهذا من شأنه يؤثر على مستقبل الوضع السياسي بسبب حدة التدخلات المتعارضة ما بين هذه القوى.

محاور الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى عدد من المحاور وهي:

أولاً: مظاهر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

ثانياً: التدخلات الدولية الإقليمية وأثرها على الوضع السياسي الليبي.

ثالثاً: التدخلات الدولية العالمية وأثرها على الوضع السياسي الليبي.

رابعاً: سيناريوهات مستقبلية للوضع السياسي الليبي.

أولا: مظاهر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا:

شهدت ليبيا – منذ انتفاضة الـ 17 فبراير 2011 التي أطاحت بالقذافي بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (ناتو) ودول أخرى– تطورات متلاحقة وضعتها ضمن دائرة الدول التي توصف ب"الفاشلة"، ولا سيما مع تزايد الصراعات الداخلية على السلطة وانتشار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وتعددها على أراضيها؛ ففي الوقت الذي كان فيه مأمولا – مع سقوط نظام القذافي وتدخّل المجتمع الدولي – لفرض عملية

إنتقال سلمي للسلطة، أظهرت تطورات الأحداث حقيقة مُرة مفادها أنّ بوفاة العقيد الليبي تهاوت الدولة بكل أجهزتها لأنها بُنيت على شخص القذافي[i].

وعقب مقتل القذافي في أكتوبر 2011، تولي المجلس الوطني الإنتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة الوزير السابق "مصطفى عبد الجليل " حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المُنتخب في أغسطس 2012، حينها رفضت القوى السياسية الموالية للإخوان الانتخابات التي أجريت، ونشب صراع بين حكومة طرابلس وحكومة طُبرق حتى ديسمبر 2015 تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات[ii] بإشراف أممي أفرز "حكومة وفاق وطني" تدير المرحلة الإنتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً، مع الأعتراف بمجلس النواب المنتخب الذي أُعتمِدَ من معظم القوى الدولية والموافقة عليه في 6 أبريل 2016.

ولكن سرعان ما عادت الانقسامات والصراعات الداخلية لتعصف بوحدة الصف الليبي، ولا سيما بعد اتضاح إتجاه حكومة الوفاق الداعم لتمكين التيارات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذي دفع بالمشير خليفة حفتر في ديسمبر 2017 إلى الإعلان أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد أنتهت صلاحيته بعد إنتهاء الفترة الزمنية المحددة له، ومعه أنتهت ولاية "حكومة الوفاق الوطني"، وبدأ من ثم في التحرك عسكرياً لمطاردة الجماعات المتطرفة الموالية لهذه الحكومة، وهو الصراع الذي اتسع وأخذ أبعاد إقليمية ودولية وما زال تداعياته إلى الآن.

ولتعميق الفهم بطبيعة الصراع والأزمة الليبية، يتعين بداية توضيح خارطة الفاعلين، والتحالفات المتصارعة، وأهداف كل منها ودور التقارب والتباعد في ما بينها. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى ثلاثة محاور أو مجموعات رئيسية، حسب ما يلي[iii]:

١. مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها):

مركزها طرابلس، وتمثلها حكومة الوفاق المنبثقة من إتفاق الصخيرات برئاسة فائز السراج. وتضم مجموعات مسلحة وميليشيات بعضها تابع مباشرة لتلك السلطة السياسية، وبعضها الآخر موالٍ لها، وترتبط هذه المجموعات بشبكة تحالفات قوية تصل إلى حد الدعم المباشر من جانب بعض الدول الإقليمية، خصوصاً قطر وتركيا[iv].

٢. مجموعة شرق ليبيا (طبرق):

يشكل "الجيش الوطني الليبي" الكيان الداخلي الأبرز في هذه المنطقة، ويقوده المشير خليفة حفتر، تأسس هذا الكيان عام 2014 تحت مظلة البرلمان الليبي، ويسيطر فعلياً على معظم مناطق الشرق الليبي، كما استطاع في الأشهر الأولى من عام 2019 مد نفوذه إلى بعض مناطق الجنوب والغرب، بتفاهمات وتوافقات قبلية أحياناً[v] وبمواجهات مسلحة أحياناً أخرى[vi]. وتحظى هذه المجموعة التي ترفع شعار مكافحة الإرهاب بدعم قوى إقليمية منها مصر والإمارات، وقوى دولية منها فرنسا وروسيا.

٣. أطراف شبه محايدة:

لا تتبنى هذه الاطراف مواقف مسبقة مع أو ضد، ولا تنحاز لأي من الشرق أو الغرب؛ وتتمثل هذه المجموعة بشكل أساسي في معظم مكونات وقبائل الجنوب داخل ليبيا. ومن خارج ليبيا الجزائر وتونس في الجوار المباشر، وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا[vii]، ويمكن ضم الولايات المتحدة إلى هذه المجموعة لأن مواقفها من الصراع وأطرافه غامضة ومتناقضة، وتحتفظ هذه المجموعة من الدول بعلاقات متوازنة مع كل اطراف الملف الليبي، سواء المتحاربة حالياً داخل ليبيا أو الدول الخارجية متعارضة المصالح[viii].

وفي حقيقة الأمر يرجع الوضع المتأزم في الأراضي الليبية لعدد من الاسباب منها:

١. تهميش المؤسسة العسكرية الليبية وإحلال ميلشيات عائلية محلها:

على الرغم من مجيء القذافي من خلفية عسكرية، وقيادته للإنقلاب العسكري 1969 مطيحًا بالسنوسي إلا أنه سعى أن يكون الجيش في أضعف الحالات، وتحت رقابته الخاصة، وقام باستحداث نمط الكتائب، ومن أبرزها كتائب خميس القذافي، والذي تخرج من الأكاديمية الليبية العسكرية، وحصل على تدريب في موسكو، وكان يحرص على أن يكون تسليحها على أعلى مستوى ممكن عن نظيره في الجيش، أو الوحدات الأخرى من الجيش، وأصبح بمثابة الحرس الوطني للنظام، ولعبت تلك الكتائب دورا مهمًا في سحق المظاهرات ضد النظام[ix]، فأصبح هو يمثل الدولة الليبية، مدعيًا أنه هو قائد قومي وأن الثورة عليه هي ثورة على الدولة الليبية، وبالتالي فإن أعداءه أصبحوا أعداء الدولة الليبية[x].

٢. خلل في تنظيم مواطني الدولة :

لعل أكبر عقبة تواجه الدولة في عملية تنظيم المواطنين هي طبيعة المواطنين الليبيين التي كان لنظام القذافي المطاح به- الذي امتد أكثر من أربعين عامًا- تأثيرًا سلبيًا على شخصياتهم، وسلوكياتهم، وأسهمت الانتفاضة وطابعها الدموي في خلق أحقاد، وعداوات بين القبائل التي كانت تؤيد القذافي، وبين تلك التي كانت تحاربه، مما نتج عنه ميل إلى الثأر، والإنتقام ، كما أن وجود السلاح في أيدي المواطنين من أجل الدفاع عن أنفسهم، أشعرهم بمزيد من القوة، والغرور، والاستعلاء[xi]. فضلًا عما رسخه النظام السابق من مشاعر عنصرية، أو شوفينية بين السكان في شرق البلاد، وغربها، وجنوبها[xii]. كل هذه العوامل مجتمعة أثرت على الشخصية الليبية.

٣. الاوضاع الأمنية :

منذ الانتفاضة وانتشار السلاح ما بين المواطنين وتكوين ما يسمى بالمليشيات المسلحة، لذا يحاول الحكام المؤقتون منذ الانتفاضة في ليبيا اقناع الآلاف من مقاتلي هذه الميليشيات بالإنضمام إلى الجيش، والشرطة، والخدمة المدنية لمحاولة تفكيك القوات التي يسيطر عليها قادة متنافسون لهم ولاءات لأقاليم معينة، ومازال بقايا مؤيدي القذافي يتآمرون على الدولة، وتطبق القانون بنفسها في مناطق عديدة، وتقيم حواجز على الطرق، وتعتقل مشتبهًا بهم رغم عدم وجود قوة رسمية أو سلطة لهم في البلاد[xiii]

٤. الأوضاع الاقتصادية والمالية:

تعتمد ليبيا إلى حد كبير على قطاعها النفطي، الذي أمّن لها عائدات بنحو 45مليار دولار في 2010، ويمثل نحو 95% من صادراتها، وحققت ليبيا فائضًا في الميزانية عام 2010 بلغ 12 مليار دولار نظرًا لارتفاع أسعار النفط في هذا العام[xiv] .

ويُقدَر أن بعض الإستثمارات الليبية لم يتم استثمارها باسم الدولة، رغم أنها اعتمدت على أموالها، وإنما استثمرت باسم القذافي، وأفراد عائلته، وبعض أقاربه وأعوانه، وينطبق هذا على إستثمارات الساعدي في إيطاليا، وسيف القذافي في بريطانيا، وسويسرا، وعدد من الدول الأوربية الأخرى، كما ينطبق على استثمارات أحمد قذاف الدم في مصر، وسوريا، وبعض البلدان الأفريقية[xv] ، مما سبب ذلك أزمة في السيولة النقدية في الدولة الليبية مما أضر بالاقتصاد الليبي وأثر على معيشة المواطنين في الدولة[xvi] .

٥. العامل الجيوبوليتيكي:

تواجه ليبيا معضلة جيوبوليتيكية عكست ضعف الدولة منذ استقلالها، وتكمن في إفتقاد الدولة نواة مركزية جغرافية، فليبيا دولة مترامية الأطراف تصل مساحتها إلي قرابة مليون و 800 ألف كيلومتر، وهى موزعة جغرافيا بين إقليمين أولهما صحراوي، وهو

يشكل غالبية مساحة البلاد، والآخر متوسطي يقع على الأطراف في الشريط الضيق على البحر المتوسط مما أدي إلى خريطة سكانية مبعثرة، ومتباعدة تميل للتركيز بجانب الساحل؛ الأمر الذي جعل نواة الدولة، وكثافاتها السكانية الأعلى في الأطراف طرابلس، وليس في القلب، ومع ظهور النفط في برقة في الستينيات أصبحت هناك نواتان متنافستان في السيطرة على الدولة، بينما ظل الجنوب يعانى فراغًا سكانيًا بسبب غياب بنية المواصلات التي تُقرب بين الأقاليم مما أضعف القبضة المركزية للدولة على الأقاليم[xvii] مما كان لهذه التوزيعة السكانية أثر كبير على توزيع القوى ما بين الاطراف المتصارعة على السلطة فضلا عن سيطرة قبائل معينة تدين بالولاء لاطراف الصراع السياسي الليبي مما يشكل تنافس إقليمي مما يهدد بانقسام البلاد .

مما سبق يمكن استنتاج ثلاث أسباب رئيسة لتدهور الأوضاع في ليبيا بعد القذافي[xviii] :

– انتشار الأسلحة في أيدي الجماعات والميليشيات مع عدم قدرة الجيش الوطني الليبي أو الحكومة على السيطرة على ذلك الوضع، أو إقناع تلك الميليشيات بتسليم أسلحتها.

– عدم وجود حياة سياسية مما أفرغ البلاد من الكوادر السياسية المؤهلة لقيادة ليبيا في تلك المرحلة الانتقالية الصعبة، والأهم هو عدم وجود قوة عسكرية وطنية تقوم بحماية المصالح الوطنية الليبية مما أدى إلى وجود جماعات مسلحة عديدة كلًا يَدّعى أنه صاحب الشرعية.

– عدم وجود دور فاعل من جانب المجتمع الدولي، ودول الجوار العربي إزاء الوضع في ليبيا بعد سقوط القذافي على اعتقاد أن سقوطه هو نهاية المشكلات الليبية.

لذا فأن هذه الإختلافات وعوامل التناحر والتباينات الداخلية ، لم تكن لتنجح وحدها في تعطيل استقرار ليبيا سياسياً، ما لم تجد تلك العوامل بيئة خارجية حاضنة،

سواء على المستويين الإقليمي أو العالمي، إذ يوجد انقسام يصل إلى حد التعارض في حسابات وتقديرات الدول المُنخرِطة في الملف الليبي، خصوصاً من منظور المصالح والتهديدات، وقد لعب هذا التعارض دوراً مهماً في تعطيل المسار السياسي.

ثانيا: التدخلات الإقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا:

في سياق ردود الفعل الإقليمية إزاء الوضع الليبي المتأزم، شكّل الإتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015، مدخلاً لحل الصراع السياسي والعسكري، بعد أن دفعت البعثة الأممية أطراف النزاع إلى الحوار بدعم إقليمي ودولي، لكن الفرقاء الليبيين الذين وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووضع حد للصراع الداخلي. نظرا للكوابح الدولية الإقليمية ودورها في تغذية الفرقة بين مكونات المجتمع الليبي، بسبب تضارب مواقف القوى الخارجية ومقاربة كل طرف للأزمة الليبية من منظور مصالحه وأمنه .

المفارقة تبدو واضحة في تناقض مواقف تلك القوى، فمن جهة تدعو لحل سياسي للأزمة الليبية وتؤيد اتفاق "الصخيرات" ومخرجاته[xix]، ودعم جهود البعثة الأممية بهدف تحقيق مقاربة واقعية لجمع الفرقاء الليبيين وتذويب الأزمة القائمة، وفي الوقت نفسه، كان سلوكها يتسم بالتغيير والتناقض بما يحقق مصالحها، بل إن بعضها ذهب أبعد من ذلك، من خلال التصعيد الميداني العسكري، لعرقلة المسار السياسي، خصوصا إذا ما شعرت بأن هذا المسار لا يخدم مصالحها.

وهكذا بدلاً من أن يمثل الاتفاق السياسي بداية مرحلة جديدة من التوافق الوطني، أصبح يمثل نقطة خلاف أضافت المزيد من الإنقسام والتعقيد على المشهد الليبي[xx]. وقد ترتب على كل ذلك وجود فجوة سياسية عميقة مازالت تشكّل مصدرا للتنافر الحاد نشأت عنه ثنائيات ذات دلالة على تشظي وتبعثر حال الليبيين. وهو ما جسده تسيير البلاد

بجهازين متنافسين، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبدالله الثني وتدعمها قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب، المعترف بها دوليا، ويقودها رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، وتدعمها ميليشيات مسلحة بمختلف مشاربها وتوجهاتها، تتقوى هذه الميليشيات وتزداد عددا وعدة بدعم خارجي من أطراف إقليمية ودولية.

في ظل هذا المأزق الخطير أطلق الجيش الوطني الليبي في أبريل 2019، عملية "طوفان الكرامة" لتحرير العاصمة طرابلس مما أسماها الجماعات المتطرفة والميليشيات المسلحة التي تعبث بمقدرات وأرزاق الليبيين، ناهيك بمشاركتها في المعارك العبثية ضد الجيش الوطني الليبي المناهض للإرهاب والتطرف. لكن تطور الأوضاع خلّف مخاوف جدّية ليس داخل ليبيا فقط، بل دول المنطقة والعالم، وبخاصة مع تصاعد العمليات العسكرية على تخوم طرابلس، وهو ما أفرز ردود أفعال دولية واسعة ومتباينة تعكس التخوف من تطور الأوضاع نحو الأسوأ[xxi].

فالتدخل الدولي الإقليمي له دور واضح في إذكاء الصراع بين الفرقاء الليبيين، خصوصا في ظل ما يتمتع به المشير حفتر المدعوم بقوة من مصر والإمارات. لكن الأمر الأكثر إثارة للجدل هو أنه تم ربط قطر وتركيا بتمويل بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفي سياق الهواجس الإقليمية، فقد تحولت سياسة تركيا خلال هذه الفترة من القوة الناعمة إلى الإعتماد على الخيار الواقعي وسياسة القوة، وإلى طرف في الاستقطاب الإقليمي المتغير الناجم عن الإنقسامات السياسية في المنطقة العربية وتحديدا ليبيا وانخراطها في مشاكلها الداخلية، بعدما تضرر دور تركيا الإقليمي ومصالحها وتزايد فاعلية اطراف دولية وإقليمية أخرى، وذلك من أجل تصحيح ميزان القوى، ومواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة[xxii] .

تسعى تركيا جاهدة عبر مسارات مختلفة، للاستفادة قدر الإمكان من اجواء الحرب للخروج بحزمة مكاسب تمكنها من رسم خارطة البلد الغني بالنفط، وتعزيز نفوذها في حوض البحر المتوسط، وهذا بدوره مرتبط بالأمن القومي التركي، إذ تُعلِل بأن ليبيا إرث عثماني قديم تسعى لإستعادته، تدفع كل هذه المعطيات إلى توقع مزيد من التصعيد داخل الجغرافيا الليبية وفي مياه المتوسط، لكن تبقى المشكلة الأكبر وهي أن الإرهاب واللجوء والهجرة غير الشرعية ستعود بقوة وستكون أوراق تركيا الرابحة أمام منافسيها عبر انتهازيتها، وسيكون الخاسر الأكبر فيها الشعب الليبي بكل أطيافه ومكوناته[xxiii].

شهدت الأزمة الليبية أواخر عام 2019، تصعيداً ملحوظاً مدفوعاً بتكثيف تركيا لتدخلها العسكري في الأزمة وتهديد الامن القومي المصري بالتزامن مع تزايد الجهود السياسية والدبلوماسية للتوصل إلى تسوية سلمية لها، لمنع اتساع نطاق الصراع؛ وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١. **التدخل العسكري التركي وتحولات المشهد الميداني:**

المَلمَح الأبرز في ما تشهده ليبيا منذ أواخر 2019، هو غلبة الخيارات العسكرية على الخيارات السياسية، مع تعدد المواجهات بين قوات "الجيش الوطني الليبي" بقيادة حفتر، والقوات التابعة لـ"حكومة الوفاق الوطني" مدعومة بفصائل إسلامية مسلحة ومجموعات قبلية، وسعي كل منها إلى حسم الصراع عسكرياً[xxiv]. بدأت وتيرة العمليات العسكرية تتسارع منذ 3 من أبريل 2019 حين أعلن حفتر إطلاق عملية "تحرير طرابلس"، وزحف "الجيش الوطني الليبي" لانهاء سيطرة "حكومة الوفاق الوطني" على العاصمة؛ وقد حقق حفتر حتى نهايات عام 2019 مكاسب متتالية واقترب كثيراً من طرابلس، بعدما سيطر على معظم المناطق المهمة استراتيجياً غرب ليبيا، غير أن هدفه الأساسي لم يتأتى بعد لجوء "حكومة الوفاق الوطني" بقيادة السراج إلى تركيا

التي أبرم معها مذكرتي تفاهم حول ترسيم الحدود البحرية بينهما في مياه المتوسط والتعاون العسكري والدفاعي. قامت تركيا بموجب هاتين المذكرتين بتقديم مساعدات عسكرية عاجلة إلى طرابلس، شملت أنماطاً وأشكالاً متنوعة من الدعم بما فيها الخبراء، والتسليح، والمعلومات الإستخبارية، والمشاركة الفعلية في مجريات المواجهات الدائرة، خصوصاً باستخدام الطائرات المسيرة، وبعض القطع البحرية التركية في مياه المتوسط[xxv]. وقد كان لهذا التدخل العسكري التركي المباشر دوراً كبيراً في الحيلولة دون خضوع طرابلس لسيطرة "الجيش الوطني الليبي".وبعد انعقاد مؤتمر برلين في 19 يناير 2020، شهد الموقف العسكري أسابيع من الهدوء النسبي، غير أن عدم إحراز مسارات التفاوض التي دشنها مؤتمر برلين أي تقدم أدى إلى استئناف القتال وارتفاع سقف أهداف الجانبين، بهدف تحقيق تفوق ميداني ومكاسب عسكرية تكفل تغيير موازين القوة وبالتالي دعم المواقف التفاوضية في المسار السياسي؛ فعمقت أنقرة على هذا الأساس تدخلها في المعارك بتقديم منظومات تسليح متقدمة، ونقل أعداد من المقاتلين التابعين لفصائل إسلامية مسلحة من سوريا إلى غرب ليبيا[xxvi]. محصلة هذه التطورات المهمة، أن الميزان العسكري الذي كان يميل بشكل واضح لصالح قوات حفتر لعام كامل (أبريل 2019 – أبريل 2020) عاد إلى التوازن بين الجانبين؛ ورغم استمرار العمليات العسكرية، وخروج طرابلس وأنقرة بتصريحات حول الاستمرار في القتال والاتجاه شرقاً بدءاً من سرت. إلا أن التحركات الإقليمية وردود الأفعال الدولية على هذه التطورات، كشفت أن الأطراف الإقليمية المعنية بالملف الليبي وقوى العالم الكبرى، لن تسمح بانقلاب الأوضاع على الأرض الليبية بسيطرة "حكومة الوفاق الوطني" على شرق ليبيا، وانفرادها بالسلطة السياسية في عموم البلاد.

٢. التدخل العسكري المصري لحماية الأمن القومي :

بعض الأطراف الإقليمية المعنية مباشرة بالوضع في ليبيا، وخاصةً مصر، بدأت تنظر إلى هذه التطورات الميدانية بالتوغل العسكري التركي غير المباشر في ليبيا

بمنظور أمني – دفاعي، لما تمثله من تأثير مباشـر على أمنها بحكم الجوار الجغرافي بين البلدين. وجاء في هذا السياق، خطاب الرئيس المصـري عبد الفتاح السـيسـي يوم 20 يونيو 2020 الذي أعلن فيه أن سـرت والجفرة خط أحمر لأمن مصـر القومي، وهدد بـ "تدخل مباشـر" للقوات المصـرية إذا لم تلتزم حكومة الوفاق وميليشـياتها بالخطوط الحمراء المصرية، معتبراً أن الشرعية الدولية تمنح الدولة المصرية أي تدخل مباشـر سـواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة لجهة حق الدفاع عن النفس أو بناء على موافقة السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة من الشعب الليبي، مجلس النواب[xxvii].

وجاء السـلوك المصـري في هذا السـياق دفاعاً عن الامن القومي المصـري من الناحية الغربية للجوار الليبي خاصـة مع الوجود الاجنبي العسـكري في الدولة الليبية وفي ظل العديد من التهديدات الأمنية التي تعاني منها مصر بعد الانتفاضة المصرية يناير 2011 بسبب التهديد الإرهابي الذي تعاني منه الدولة المصرية والقيام بالعديد من الأنشطة الإرهابية التي تهدد سلامة واستقرار الدولة المصرية وخاصة أن هناك ارتباط ما بين الجماعات الإرهابية وبعض الدول المتدخلة عسـكريا في الدولة الليبية خاصـة تركيا، فكان من الضـروري أن تتخذ مصـر مثل هذا المسـار للدفاع عن الامن القومي المصري والحدود المصرية الغربية.

٣. مصالح متعارضة لدول إقليمية في ليبيا:

الهاجس الأمني هو القاسم المشترك لدول الجوار الليبي، ولما يشكله التدخل الخارجي من جذب المزيد من العناصر المتطرفة من دول مختلفة إلى ليبيا، ومن خطورة تسلل عناصر إرهابية إلى أراضيها وهو ما يعني مزيدا من الضغط الأمني على دول المنطقة. من جانبها، ترفض تونس التدخل الخارجي في ليبيا، نظرا للتحديات الأمنية والاقتصادية التي تمر بها من ناحية، ومن التكلفة البشرية وأعبائها المالية المتوقعة التي سوف يتكبدها الاقتصاد التونسي من ناحية أخرى. في صورة توافد أعداد النازحين واللاجئين الليبيين إليها، كما تتخوف تونس من خسارة أي فرص لبقاء العمالة التونسية في السوق الليبي[xxviii].

تعمل السعودية والإمارات على وأد الإنتفاضات منذ اللحظة الأولى من إندلاعها، ومنذ بداية "عملية الكرامة" التي قام بها حفتر في ليبيا تتخذ كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية موقفا داعما له. ومن جهة أخرى، تعمل الدولة المصرية على تحقيق أهداف مشتركة في ليبيا، تحقق مصلحتها ومصلحه حلفائها في نفس الوقت، فالأجندة الإماراتية السعودية المصرية متقاربة بشكل كبير في ملف ليبيا. ولذلك، تنفذ الدولة المصرية أجندتها في ليبيا بدعم إماراتي سعودي[xxix] . ويأتي ذلك في سبيل سعي هذه الدول إلى تحقيق مصالحها الوطنية التي تخدم الامن القومي لهذه الدول متأخذه في ذلك الكثير من الاعتبارات التي تأتي في صالح الشعب الليبي لتحقيق المزيد من الاستقرار للدولة الليبية وبناء الدولة ومؤسساتها ولتحقيق المزيد من الاستقرار.

ثالثا: التدخلات الدولية العالمية وأثرها على الاستقرار السياسي الليبي :

منذ اندلاع الانتفاضة الليبية في فبراير 2011 وجدت الدول العالمية الكبرى نفسها مُنخرطة في القضية الليبية جاء ذلك جراء المنافسة الدولية ما بين القوى العالمية الكبرى

وكذلك طمعاً في الثروات النفطية الضـــخمة في الدولة الليبية ورغبتها في التدخل لبناء مســـتقبل للدولة الليبية بما يخدم مصـــالح هذه الدول الكبرى وفي ســـبيل المصـــالح المتعارضة ما بين هذه القوى العالمية يصبح من الصعوبة بمكان الوصول إلى اتفاق ما بين هذه القوى الكبرى لإنهاء الصراع وعدم الاستقرار في الدولة الليبية.

لذا تتباين التدخلات الدولية من القوى الفاعلة في االنظام الدولي وفقا لمصـــالح هذه القوى، فيبدو دور روسيا في الحرب الليبية من الوهلة الأولى نمطياً، فروسيا تسعى لتعزيز حليف إقليمي قوي، وتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، وهناك أوجه تشابه بين بشار الأسد، وخليفة حفتر، وهي أن كليهما يزعم أنه الحصن ضد التشدد والتطرف، وهذا ما دفع روسيا للتنسيق مع الجانب المصري الإماراتي لوجود مشتركات بينهم، من أهمها محاربة "التطرف والتشدد" ودعم رجل قوي قادر على حسم الأوضاع في ليبيا. ومن ضمن الأهداف التي كانت تسعى روسيا لتحققها في مساعدة حفتر هي تعزيز موقعه العسكري على شواطئ البحر المتوسط، وبالتالي السماح لموسكو بالتواجد قرب سواحل أوروبا وتقوية وجودها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[xxx]. والتالي جاءت المواقف الروسية انطلاقاً من مصالحها وذلك بدعم أحد اطراف الصراع في الدولة الليبية وبناء علاقات استراتيجية معه بالدعم العسكري والسياسي في القضية الليبية.

ولدى فرنسا مصالح جيوسياسية وأمنية في ليبيا تتمّثل في استعادة الاستقرار وتكريس السيطرة على نطاق نفوذها التقليدي في منطقة الساحل والصحراء، إذ انعكس عدم الاستقرار الليبي الناتج عن فوضى "المليشيات" على فقدان السيطرة على ضبط الحدود الممتدة مع ليبيا [xxxi].

ومن هذا البعد الأمني برز اهتمام فرنسا بليبيا المتاخمة لمستعمراتها القديمة، كتشاد، والجزائر، والنيجر، حيث تسعى إلى استكمال مشروعها الأمني بمكافحة الإرهاب من خلال تأمين منطقة الجنوب الليبي، وتأمين قاعدتها العسكرية "ماداما " التي تقع داخل حدود دولة النيجر وبالتماس مع حدود ليبيا الجنوبية بهدف قطع الطريق عن أية إمدادات عسكرية قادمة من الجنوب الليبي للجماعات المسلحة في مالي والتي تخوض معها فرنسا معارك عسكرية منذ عام 2013[xxxii].

إلى جانب المصالح الأمنية، فإن لباريس مصالح اقتصادية لا يمكن تجاهلها، تتمثل أولا في المشاركة في عملية إعادة الإعمار، التي تقدر حسب بعض التقديرات بنحو 200 مليار دولار على مدى عشر سنوات، وتسعى فرنسا إلى أن يكون لها نصيب كبير في الاستثمارات الليبية ما بعد الحرب[xxxiii]. ولذا فان فرنسا لها دور فاعل في القضية الليبية وذلك أنطلاقا من مصالحها السياسية والاقتصادية في الدولة الليبية والرغبة في بناء مستقبل للدولة الليبية يخدم المصالح الفرنسية سواء كان من حيث النفط أو البحر المتوسط أو المستعمرات القديمة للدولة الفرنسية المتدخلة مع حدود ليبيا.

تحاول ألمانيا لعب دور مؤثر وقيادي فى الأزمة الليبية، وخروجا على مقاربة السياسة الخارجية الألمانية للصراعات الإقليمية ومشكلات الشرق الأوسط – والتي التزمت فيها بدور تقليدي – تسعى ألمانيا جاهدة للعب دور الوسيط الذي يقارب بين وجهات نظر الفرقاء في ليبيا للوصول إلى حل سياسي للأزمة[xxxiv]، ولكن ما هو سر الاهتمام الألماني المتنامي بالتوصل الى حل سلمى للأزمة فى ليبيا، ولماذا تخلت برلين عن أدبيات سياستها الخارجية التقليدية إزاء مشكلات الشرق الأوسط؟

نظرة فاحصة فى العلاقات التجارية الألمانية مع الدول العربية تكشف بوضوح أسرار الاهتمام الألماني بالأزمة الليبية، وطبقا لآخر تقرير اقتصادي للغرفة الألمانية العربية للتجارة والصناعة فى برلين أُكتُشِفَ إنه رغم الصراع المسلح فى ليبيا فقد احتلت ليبيا المركز الأول عربيا فى قائمة الدول المصدرة لألمانيا[xxxv]، واستحوذت الصادرات الليبية لألمانيا على نصيب الأسد من حجم الصادرات العربية للسوق الالمانية عام 2019 .

ولهذه الأسباب يبدو أن ألمانيا تُلقى بكل ثِقلِها الدبلوماسي فى الملعب الليبي حتى لا تترك الملعب للمنافسين الآخرين مما قد يؤدى إلى خسارتها أكبر مورد بترولي لها فى الشرق الأوسط، وللحفاظ على مساحة تسويقية واسعة للمنتجات الألمانية فى الشرق الأوسط فى ظل إرهاصات بمزيد من عدم الاستقرار العالمي فى الوقت الراهن.

يبدو الدور الأمريكي في الأزمة الليبية غامضاً للكثيرين، فالولايات المتحدة الأمريكية تعترف بحكومة الوفاق من قبل وتدعم الموقف التركي المواجه للنفوذ الروسي في ليبيا، ولكن في نفس الوقت يُصنّف"حفتر" على أنه صنيعة أمريكية بالأساس وتقدم الولايات المتحدة الدعم لحفتر، وحفتر بالأساس مدعوم منذ اللحظة الأولى لاطلاق ما أسماه "عملية الكرامة" في مايو 2014م، من جانب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجيين مصر والإمارات والسعودية[xxxvi]. الإ أنه بناء على بُعد تحليلي يبدو أن الولايات المتحدة تتعامل مع الملف الليبي بنمطين[xxxvii]:

١. نمط الدولة: المؤسسة الأمريكية الرسمية خاصة البنتاجون والمخابرات المركزية الأمريكية وهو الظاهر، ولذلك تعترف بحكومة الوفاق الشرعية، وتعمل على كبح جماح الروس في ليبيا.

٢. نمط شبكات المصالح مع تحجيم التيار الإسلامي: حيث تقوم من خلال دوائر معينه داخل الإدارة الأمريكية على رأسها مؤسسة الرئاسة تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب آنذاك، بالتعامل مع الملف الليبي على أساس سياسة "الحرب المشتعلة"، حيث تقضي هذه السياسة الحرص على بقاء ليبيا أرضاً مشتعلة دائما لا تُحسم لأي جهة، ومن جهة أخرى استنزاف الجانب الروسي أيضاً في حرب لا نهاية لها، مع محاولة الدفع لإفساد التقارب الروسي – التركي، والذي لا تريده أمريكا. وعلى هذا الأساس تأتى السياسة الأمريكية كمحصلة لهذين الموقفين، وإبقاء الصراع مشتعلاً ولكن ليس الي الحد الذي يُمكِّن روسيا من تولي مقعد القيادة في إدارة الأزمة الليبية.

رابعاً: السيناريوهات المُستقبلية للوضع السياسي الليبي:

نظراً لتداخل العوامل الداخلية والخارجية في الأزمة الليبية تتعقد وتتعدد الرؤى المستقبلية حول مستقبل هذه الأزمة ولذا تتناول الدراسة أربع سيناريوهات أساسية حول مُستقبل هذه الأزمة وهي:

السيناريو الاول: الحل السياسي ووقف الأعمال القتالية:

تفترض هذه الرؤية وقف الاعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الاطراف المتصارعة على أرضية الإختيار ما بين حكومة الدبيبة وباشاغا وذلك بتوافر قناعة لدى الأطراف الليبية بأن الحسم العسكري لصالح أحد الأطراف غير مُيسر وإن استمراره يلحق الضرر بمصالح هذه الأطراف وبالوحدة الليبية.

وفي حقيقة الأمر هذا لن يحدث إلا في حالة ووجود مُصالحة وطنية ما بين الأطراف الليبية ومع توافق للفاعلين الدوليين الإقليميين والعالميين[xxxviii]، وهذا ما

يستدعي التوافق حتى لو بشكل جزئي على إعلاء المصالح الوطنية للدولة الليبية على مصالح الأطراف المتصارعة والتوافق ما بين الاطراف الإقليمية والعالمية الفاعلة في الأزمة الليبية وإن كان ذلك التوافق من الصعوبة بمكان أن يَحدُث ولكن إمكانية حدوثه رهين بالتوافق الداخلي وإعلاء المصالح الوطنية مما يقلل من التدخل الخارجي[xxxix].

ينطوي هذا السيناريو على نتائج ايجابية كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خياراً مفضلاً، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والدولية الإقليمية والعالمية من أجل إنجازه وتذليل العقبات التي تعترض طريقه في ظل خطورة البدائل الأخرى.

ومن النتائج الايجابية لهذا السيناريو على الصعيد الداخلي: الحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة الليبية وتحقيق الأمن والاستقرار وتحسين الوضع الاقتصادي وفتح المجال لمسار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي[xl]، وعلى المستوى الخارجي: وقف التدخلات الخارجية الإقليمية والعالمية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي ووقف الأخطار والإنعكاسات السلبية على دول الجوار وأمن المنطقة العربية[xli].

السيناريو الثاني: عسكرة الدولة وسيطرة العسكريين على السلطة:

يفترض هذا السيناريو حسم الصراع في ليبيا عسكريا لأحد الأطراف العسكرية التي يكون من المرجح أن يكون لصالح الجيش الوطني الليبي وسيطرته على مؤسسات الدولة الليبية والبدء في عسكرة الدولة وذلك يحدث بسبب فشل الجهود السياسية في تحقيق المُصالحة الوطنية مع إختلال التوازن لأحد اطراف الصراع الداخلي وهذا لن يحدث إلا في حالة زيادة دعم بعض الأطراف الدولية الإقليمية والعالمية لأحد الأطراف لحسم الصراع لصالحه.

ويترتب على هذا السيناريو العديد من السلبيات منها على المستوى الداخلي إستمرار حالة الإضطراب الأمني وغياب الإستقرار السياسي وإمكانية تجديد فرص الصراع نتيجة عدم رضى الأطراف الأخرى المهزومة باقصائها عن المشهد السياسي وإحساسها بالهزيمة وإغلاق مسار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في البلاد وتكريس حالة الإستبداد السياسي[xlii].

وإن كان هذا السيناريو يحافظ على وحدة الدولة الليبية ولكن في تقدير الباحث هذه الوحدة مهددة في أي وقت بتصاعد صراع جديد بسبب توفير الفرص المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرفة داخل الأراضي الليبية والوضع الجغرافي يساعدها على ذلك.

ولكن على المستوى الخارجي يشهد العديد من السلبيات منها زيادة فرص التدخل الخارجي الإقليمي والعالمي للدول الخارجية التي لها الفضل في مساعدة أحد الأطراف العسكرية للوصول إلى السلطة[xliii].

السيناريو الثالث: تقسيم الدولة:

وهذا السيناريو هو السيناريو الاسوأ في الحالة الليبية وذلك بتقسيم الدولة على خلفية سياسية وقبلية وجغرافية، ويرجع ذلك إلى فشل جهود التوافق السياسي ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى الحوار السياسي وصعوبة حسمة عسكريا لصالح أحد الأطراف خاصة مع توازن الدعم الخارجي للأطراف المتصارعة ولذا تُفضل هذه الأطراف خيار الإنقسام على استمرار الوحدة الليبية.

وهذا ما يترتب علية ضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات متصارعة واستمرار حالة الصراع والاستنزاف للموارد ما بين هذه الكيانات والفشل في تحقيق الامن والاستقرار وكذلك يترتب علية زيادة حجم التدخلات الخارجية في الشأن الليبي للكيانات المنفصلة وتبعيتها للأطراف الإقليمية والعالمية الداعمة لها[xliv].

ويعد مؤشر للإنقسام في الداخل الليبي إثر إنتخاب البرلمان فتحي باشاغا رئيس الحكومة الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الدبيبة ووقف عمل حكومة الدبيبة مما أعاد النزاع والصراع من جديد بتمسك الدبيبة بمنصبه خاصة في ظل عدم الإعتراف الدولى بحكومة باشاغا مما يساعد على تصاعد الصراع المسلح وظهر بالفعل الإشتباكات المسلحة ما بين المليشيات في العاصمة طرابلس بمجرد دخول فتحي باشاغا العاصمة ، خاصة أن هناك دعم من قبل القائد العسكري خليفة حفتر لحكومة باشاغا مما يعزز فرص إنقسام الدولة الليبية من جديد بعد إن كانت قد تخطت فكرة إقامة حكومة موحدة وأشرفت على الإنتخابات لبناء مؤسسات الدولة أواخر 2021.

السيناريو الرابع: جمود الوضع القائم واستمرار الفوضى والأقتتال:

يفترض هذا السيناريو استمرار حالة الصراع والتدخلات الخارجية في الدولة الليبية ويرجع ذلك بسبب رغبة الاطراف الإقليميين والعالميين في استمرار حالة الصراع لتحقيق المصالح الخاصة بهم في الداخل الليبي وذلك عن طريق عدم حسم الصراع لأحد الاطراف الليبية وهذا ما يعزز استمرار التدخلات الخارجية الإقليمية والعالمية في دعم الاطراف الليبية المتصارعة[xlv] وهذا من شانه يعمل على استمرار حالة الفوضى والأقتتال وغياب الاستقرار الأمني والسياسي واستمرار إستنزاف الاقتصاد الوطني وتراجع الاوضاع المعيشية للمواطنين وتعطيل مسار الاصلاح السياسي[xlvi].

حتى لو أُجريت الانتخابات سيكون هناك سلطة مُنتخبة وليس سلطة توافقية ما بين الاطراف مما سيشكل حالة من عدم الاستقرار خاصة مع عدم الانتهاء من حل الملفات المعقدة في الداخل الليبي مثل عملية توحيد الجيش وإجلاء المرتزقة وإنهاء الوجود العسكي الأجنبي وكذلك صياغة دستور البلاد بما فيها من تحديد صلاحيات السلطات العامة في الدولة خاصة الرئاسة، لذا يصعب الرهان على على الانتخابات

كألية للإنتقال السياسي في مرحلة الفوضى إلى الاستقرار ولذلك لا يمكن التعويل على إجراء الإنتخابات في الداخل الليبي بدون عملية مصـــالحة وطنية وتوافق وطني حول الملفات الهامة مثل الدستور والجيش وإلا سيكون سبباً في إنتاج الصراع المسلح والفوضى أكثر من إحتمالات جلب الاستقرار[xlvii].

خلاصة السيناريوهات:

بالنظر إلى الأزمة الليبية يستطيع الباحث القول إنه تظل السيناريوهات الأربعة مفتوحة خاصة في تصاعد الأزمة من جديد بعد إن كانت قد أشرفت على الاستقرار بالأتفاق حول موعد الإنتخابات التي كان من المُقرر إجرائها أواخر 2021 ولكن مع تأجيلها لموعد غير محدد ستفتح الباب للكثير من الإحتمالات التي رسمتها السيناريوهات السابقة وكما سبق وأن ذُكِر أن ألية الانتخابات ليست ضمانا للاستقرار الليبي مثل ما حدث في2016 بانتخابات أدت إلى الأنقسام ما بين البرلمان والحكومة وكانت سبيل لكثير من التدخلات الخارجية إلى حد التدخل العسكري من قبل الحكومة التركية لدعم حكومة الوفاق.

لا يزال الرهان على أولوية استقرار السلطة كآلية للإنتقال السياسي وفق دورة المراحل الإنتقالية محل شك، حتى في أفضل السيناريوهات المحتملة لو أجريت الإنتخابات وتم القبول بنتائجها، فإن ليبيا ستدخل في مرحلة إنتقال سياسي جديدة، لكن وفق معايير مختلفة في مقدمتها أنه سوف تكون هناك سلطة مُنتخبة وليس سلطة توافقية. كذلك سيتعين على السلطة المُقبلة استكمال التعامل مع الملفات التي سيتم ترحيلها من المرحلة الإنتقالية إلى مرحلة ما بعد الانتخابات، وهى ملفات متشابكة ومعقدة، منها الأمني وفي مقدمتها عملية توحيد الجيش، وإجلاء المرتزقة وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي، والقضايا الاقتصادية كاستكمال توحيد المصرف المركزي، بالإضافة إلى الملفات الاجتماعية، لكن هناك أيضاً ملفات أخرى ربما ستكون أكثر صعوبة،

وأبرزها ملف الدستور، الذي سيعيد تشكيل الإطار القانوني العام، بما فيه العملية السياسية التي ستفرزها الانتخابات، لاسيما صلاحيات السلطات المختلفة.

خاتمة:

إن الوضع الليبي الراهن شائك ومتداخل يزداد حدة وتعقيدا بفعل التعقيدات في الداخل الليبي ومحيطه الإقليمي وسياقه الدولي. ولذلك، فإن النتائج سلبية وخطيرة لإستمرار الأزمة والعواقب الوخيمة لتصاعدها، وهو ما يتطلب مضاعفة الجهود من أجل إنهائها بشكل عاجل وفوري ووضع حد لها عبر آليات التواصل المباشر بين أطراف الأزمة، مع أهمية وضرورة أن تبدي تلك الأطراف مزيدا من المرونة والتعاطي بإيجابية أكبر مع مساعيها لحل الأزمة. من دون أن يغيب عن الأذهان، أن أي حلول لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الخارجية المؤثرة في المشهد الليبي لا طائل من ورائها

لذا فالتدخلات الخارجية تلعب دور كبير في تحديد مستقبل الوضع السياسي في ليبيا، فالقوى الدولية الإقليمية والعالمية تطمح بأن يكون لها دور في ليبيا المستقبلية لتحقيق المزيد من المكاسب سواء على الجانب السياسي أو الجانب الاقتصادي في البلد الغني بالنفط وفضلا عن موقعه الاستراتيجي على سواحل البحر المتوسط مما جعل الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية تلعب دور كبير في القضية الليبية، فضلا عن التنافس الدولي ما بين هذه القوى العالمية وكذلك التنافس ما بين القوى الإقليمية في المنطقة العربية، كل ذلك يُعقّد المسالة الليبية ويُصعّب من عملية الحل السلمي خاصة في ظل الانقسامات الداخلية للدولة الليبية والتناحر ما بين الاطراف الليبية.

حيال ذلك، ينبغي على المنظمة الأممية أن تضطلع بدور أكثر حضورا وفاعلية في مقاربتها للأزمة الليبية وهو ما يتطلب دعم الدولة في بسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، وإعادة الأمن، من خلال المساعدة على نزع سلاح الميليشيات المسلحة

خارج سلطة الدولة ضمن إطار زمني محدد، وتثبيت دعائم الاستقرار في ظل ليبيا موحدة واعتماد نظرية الشراكة الوطنية بين كل مكونات المجتمع الليبي كأساس لبناء المستقبل والخروج من دائرة الأزمات على صعيد المؤسسات والبرلمان والقوى السياسية الأخرى.

التوصيات:

تطرح الدراسة مجموعة من التوصيات للخروج من الأزمة الليبية وهي:

أولاً: أهمية توحيد الجهود الليبية والمحافظة على سلامة العملية السياسية والاتفاق السياسي في ليبيا بحيث تلتزم الجهود الدولية الإقليمية والعالمية بالإطار العام للعملية السياسية الجارية من حيث الاتفاق حول بنود الانتقال السلمي وفق مُصالحة وطنية حقيقية ما بين الاطراف الليبية.

ثانياً: أهمية توافق العملية السياسية مع تطلعات الشعب الليبي مع عدم فرض أي ترتيبات أو اتفاقات عليه، بما يُمكِن من استعادة مؤسسات الدولة الليبية بإعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة التي لها حق استخدام القوة لفرض الأمن مع تفكيك وتسريح كافة الميليشيات الليبية.

ثالثاً: حيادية كافة الجهود المبذولة لدعم العملية السياسية بحيث يتم إدانة أي طرف يُفسد العملية السياسية الجارية، وتشجيع كافة الأطراف للقيام بواجبهم لتنفيذ الاتفاق السياسي وبناء مؤسسات الدولة.

---

[i] - أحمد موسى بدوي(يناير2016): مخاطر تفكيك الدولة: ليبيا بين إرهاصات التحول الديمقراطي، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات)،ص ص : 68-70

[ii] - بيان مجلس الوزراء المصري (فبراير 2020): الازمة الليبية ما بين الصرعات الداخلية والاقليمية والدولية،(القاهرة: الهيئة العامة للأستعلامات المصرية)،ص ص : 42-43.

[iii] - سامح راشد(صيف 2019): مآلات الازمة الليبية بين الحرب والسياسة،(القاهرة: جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 187) ص ص : 94-95

[iv] - الصـــواني. يوســـف محمد جمعة ،(2013): **ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت :مركز دراســـات الوحدة العربية)،ص: 13.

[v] - Frederic Wehrey and Jalel Harchaoui, How to Stop Libya's Collapse, Foreign Affairs, 7 January 2020, P: 77.

https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2020-01-07/how-stop-libyas-collapse

[vi] - ibid. P: 77

[vii] - أشرف عبد الحميد، الجيش الليبي يكشف "خدعة" تركيا لتمرير اتفاق موسكو، موقع قناة "العربية"، 20 يناير 2020. https://bit.ly/30KLuTL

[viii] - سامح راشد(صيف 2019): مآلات الازمة الليبية بين الحرب والسياسة، مرجع سبق ذكره.

[ix] - بوطالب .محمد نجيب (2011): الابعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربه سيسيولوجية للثورتين الليبية والتونسية،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **سلسلة دراسات وابحاث**)، ص: 22.

[x] Myers .Christine,(2013): **Tribalism and democratic transition in Libya: Lessons from Iraq**, (pepperdine university: Global tides,7(5), P: 96.

[xi] - الصواني. يوسف محمد جمعة ،(2013): **ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص: 45-49.

[xii] International Crisis Group (2011). Popular protest in North Africa and the Middle East (v): Making Sense of Libya. ***Middle East/North Africa Report***, P:84.

[xiii] - بيومي .محمود (يونيو 2014): الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف،(منتدى البدائل العربي للدراسات: **تحليلات دورية**)، ص : 111.

[xiv] - محفوظ . محمد(2014): التعايش من منظور مختلف،(**جريدة الرياض**: النســـخة الالكترونية، العدد 16710، 25 مارس)،ص : 158.

[xv] - حنفي .خالد (يناير 2014): دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: **مجلة السياسة الدولية**، ملحق اتجاهات نظرية)،ص ص : 99-101.

[xvi] Abdel hafez. Manal,(2015): **Lessons from the arab spring : path ways to democracy after revolution in Tunisia, Egypt and Libya**,(New York: city university),P: 169.

[xvii] - حنفي ،خالد على(يوليو 2014): تكيف أم فوضى: اختبار عدم الاستقرار في مراحل ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **ملحق اتجاهات نظرية**، العدد 197، المجلد 49)،ص: 124 .

[xviii] - زقاع. عادل و منصوري. سفيان (2017): الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية،(مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة سياسات عربية**)،ص: 171.

[xix] أحمد موسى بدوي(يناير2016): مخاطر تفكيك الدولة: ليبيا بين إرهاصات التحول الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص : 22

[xx] بلال اوصيف(2021): أزمة الانتقال الديمقراطي في ليبيا ورهان الانتخابات الرئاسية 2021: هندسة العقد الاجتماعي، (الجزائر: مجلة افاق للابحاث السياسية والقانونية ، مجلد 4 عدد 2) متاح على الرابط :
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/744/4/2/169262

[xxi] بلال اوصيف(2021): أزمة الانتقال الديمقراطي في ليبيا ورهان الانتخابات الرئاسية 2021: مرجع سبق ذكرة

[xxii] Amal Hamada and others, (2020): Investigating the Libyan conflicts and peace building process : Past Causes and future prospects,(Egypt: The Economic

Research Forum) Available at:
https://erf.org.eg/app/uploads/2020/08/1598514865_769_828397_1383.pdf
[xxiii] Ibid

[xxiv] عبدالسلام محمد مخلوف (2020): مخاطر الصراع الليبي وتداعياته على الامن القومي الخارجي (الجزائر: المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، مجلد 4، عدد 2) ص: 5

https://ajlps.univ-adrar.edu.dz/index.php?journal=ajlps&page=article&op=view&path%5B%5D=116&path%5B%5D=127

[xxv] - أشرف عبد الحميد، الجيش الليبي يكشف "خدعة" تركيا لتمرير اتفاق موسكو، مرجع سبق ذكره.

[xxvi] - وزير الخارجية الفرنسي: مستقبل ليبيا يجب أن يحدده الليبيون وليس مصالح قوى خارجية"، **صحيفة المصري اليوم**، القاهرة، 3 يونيو 2020.

[xxvii] - Wolfram Lacher, (July 2015): Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement, SWP Comment 2015/C 36, (Berlin: German Institute for International and Security Affairs),P: 211.

[xxviii] بلال اوصيف(2021): أزمة الانتقال الديمقراطي في ليبيا ورهان الانتخابات الرئاسية 2021: مرجع سبق ذكرة

[xxix] نفس المرجع السابق

[xxx] Amal Hamada and others, (2020): Investigating the Libyan conflicts and peace building process, opcit.

[xxxi] - وزير الخارجية الفرنسي: مستقبل ليبيا يجب أن يحدده الليبيون وليس مصالح قوى خارجية، مرجع سبق ذكره.

[xxxii] - أشرف عبد الحميد، الجيش الليبي يكشف "خدعة" تركيا لتمرير اتفاق موسكو، مرجع سبق ذكره.

[xxxiii] - زقاع. عادل و منصوري. سفيان (2017): الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59-61.

[xxxiv] - سامح راشد(صيف 2019): مآلات الازمة الليبية بين الحرب والسياسة، مرجع سبق ذكره.

[xxxv] -Frederic Wehrey and Jalel Harchaoui, How to Stop Libya's Collapse, Foreign Affairs, 7 January 2020. Op cit.

[xxxvi] - Wolfram Lacher, (July 2015): Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement, SWP Comment 2015/C 36, op cit, p:218

[xxxvii]- بهاء الدين عياد، "سيناريو "سوتشي ليبيا" يثير قلق الأوروبيين بعد جولات "الوفاق" بين موسكو وأنقرة"، موقع بي بي سي العربية ، 4 يونيو 2020.

[xxxviii] Johanthan M. Winer,(2019): origins of the Libyan conflict and options for Its Resolutions, (Middle East Institute: Policy Paper), Available at:
https://www.mei.edu/sites/default/files/2019-05/Libya_Winer_May%202019%20update_0.pdf

[xxxix] Ibid.

[xl] Amal Hamada and others, (2020): Investigating the Libyan conflicts and peace building process : Past Causes and future prospects,(Egypt: The Economic Research Forum) Available at: https://erf.org.eg/app/uploads/2020/08/1598514865_769_828397_1383.pdf

[xli] Ibid.

[xlii] بلال اوصيف(2021): أزمة الانتقال الديمقراطي في ليبيا ورهان الانتخابات الرئاسية 2021: مرجع سبق ذكرة

[xliii] نفس المرجع السابق.

[xliv] Tarek Megerisi ,(2019): Libyas global civil war ,(European council on foreign relation: Policy Brief) Available at: https://ecfr.eu/wp-content/uploads/libyas_global_civil_war1.pdf

[xlv] زايد عبيد الله مصباح (2012): إشكالية بناء الدولة الديمغرافية في ليبيا، (مركز دراسات الوحدة العربية: المستقبل العربي ، 403/53) ص: 67.

[xlvi] مليكة بوضياف (2016): إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية والقبلية والدولة المدنية (مجلة أكاديميك ، العدد الخامس) ص: 215 متاح على الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/522/4/5/115242

[xlvii] عبدالسلام محمد مخلوف (2020): مخاطر الصراع الليبي وتداعياته على الامن القومي الخارجي ، مرجع سابق